

الإعراب في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري: دراسة وصفية

علي محمد المدني

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية،

كلية الآداب، جامعة البحرين، دولة البحرين

(ورد بتاريخ ١٠/١١/١٤١٣هـ، وقبل للنشر بتاريخ ٩/١١/١٤١٤هـ)

ملخص البحث. تتجلى أهمية إعراب النصوص في جانبين:

الأول: الإبانة عن المعاني، فهو بذلك يخدم علم الدلالة مباشرة. وتتبع شرح ابن الأنباري يتبين أنه كثيرا ما يخفى المعنى، ولا يظهر إلا بالإعراب، ومن هنا كان الإعراب جل مادة شرحه، والأساس الذي يعتمده في بيان المعاني الخافية. وهذه الدراسة توضح أهمية الإعراب في بيان المعاني. والثاني: هو التطبيق الموسع على قواعد العربية نحوا وصرفا، مما يهيء للدارسين مزيدا من شواهد الاحتجاج، وبخاصة عندما يكون هذا التطبيق قائما على الشعر الجاهلي. وهذا البحث يكشف عن هذه الحقيقة من واقع شرح ابن الأنباري.

يجمع النقاد على أن المعلقات هي أرقى وأقدم صور البيان العربي شعرا. وهي مجموعة قصائد مختارة من عيون الشعر لفحول شعراء العصر الجاهلي. ولا يعنينا في هذه الدراسة تتبع سبب إطلاق تسمية المعلقات على تلك القصائد، كما لا يعنينا — هنا — صحة هذه التسمية أو بطلانها،^(١) وسواء ثبت تفسير هذه التسمية على النحو الذي خاض فيه

(١) انظر تفاصيل ذلك في: بدوي طبانة، معلقات العرب (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٤م)،

الدارسون أم لم يثبت، فالواقع الذي لا خلاف فيه أن اللفظ جرى على ألسنة الناس حتى أضحى علماً معروفاً، ومصطلحاً شائعاً على تلك المجموعة الشعرية المنتقاة.

أهمية المعلقة في الدرس اللغوي

ما من شك أن المعلقة قمة ما انتهى إليه الشعر العربي القديم، وهذا ما جعلها موضع اهتمام الأدباء والعلماء والدارسين من أهل العربية لغة ونحوها وصرفاً وبلاغة ونقداً، متخذين من نصوصها شواهد عديدة، وصوراً كثيرة لقياس اللغة الفصيحة، ومعمدين على كثير من أساليبها البلاغية والشعرية في نظم قصائدهم.

ووجد أهل اللغة في أبيات المعلقة معيناً لغوياً نقياً يعتمدون عليه في تفسير الألفاظ، وبيان معاني التراكيب. ورأى فيها أهل البلاغة نموذجاً رفيعاً للتمثيل لمختلف القضايا البلاغية في المعاني والبيان والبديع.

واحتج المفسرون بأبيات كثيرة من المعلقة على غريب القرآن الكريم لشرح آياته ابتداءً من عصر الصحابة — فيما عرف بمسائل نافع بن الأزرق — لابن عباس رضي الله عنه، وكذا رجع أهل الحديث بكثرة إلى المعلقة في تفسير ما قبلهم من مشكل حديث رسول الله ﷺ. وما زالت المعلقة موضع اهتمام الدارسين وطلاب العربية، يعكفون على حفظها لتقوي عندهم الملكة الشعرية والذخيرة اللغوية، ويقومون عليها دراساتهم تارة، ويرجعون إليها مصدرًا لأبحاثهم تارة أخرى.

ومن كل هذا نتبين أهمية المعلقة، وأثرها في علوم العربية والتراث الإسلامي. ولا نريد في هذه الدراسة تتبع هذا الأثر في العربية كلها، وإنما نجتزئ منه ما له مسيس مباشر بقواعدها نحواً وصرفاً، كي يكون تمهيداً لدراسة الإعراب في شروح المعلقة باعتباره تطبيقاً واسعاً لقواعد العربية، وهذا هو أحد الأهداف من الاعتماد على الإعراب في بيان المعاني، فإعراب النص ليس إلا بياناً تطبيقياً لما يتضمنه من قواعد نحوية وصرفية. ولا ريب أن ما تضمنه الشعر الجاهلي من القواعد لدليل وحجة على صحة تلك القواعد بما لا يدع مجالاً للشك. وهذا يعني أن الإعراب في شروح المعلقة باب معتمد، ومصدر موثق لاستخلاص قواعد العربية، وسبيل ميسر لطرح شواهد جديدة، وإضافة العديد من الأمثلة والأدلة الصحيحة بما يدعم الاحتجاج ويوسعُ بابَه، فيخرجه من ضيق النظرية ومحدودية

الأمثلة إلى سعة التطبيق. ولاريب أن الإعراب هو الحارس الأمين الذي يرمى العربية، ويحفظها من الخطأ، ويجنبها الغموض والإيهام، ولولا الإعراب لانعدم الجبل الذي يربط الكلام بعضه ببعض.

وما أشد حاجتنا إلى الدراسات التطبيقية في النحو العربي؛ إذ سار التأليف النحوي في غالبه منذ بدايته إلى اليوم على النهج النظري الذي وضعه شيخ النحاة سيبويه، الذي اعتمد على عرض قواعد العربية، ثم الاستشهاد أو الاحتجاج لها ببعض الأمثلة اليسيرة التي قد تنحصر في مثال واحد أحيانا، ثم يتكرر هذا المثال وغيره في كتب المتأخرين. وأما المؤلفات التطبيقية في النحو فلا نكاد نجد إلا في كتب إعراب الحديث النبوي وهي نادرة في عددها، إذ لا يتجاوز المعروف منها أربعة كتب: هي إعراب الحديث النبوي للعكبري، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، والعدة في إعراب العملة لابن فرحون اليعمري، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي. (٢) هذا ونجد بعض الأعراب مبثوثة في شروح الصحاح من كتب السنة، ولكنها تتوقف غالبا على مشكل الإعراب من ألفاظ الحديث الشريف.

شروح المعلقات

ونود هنا أن نضيف نوعاً آخر من التأليف، نلمس فيه العناية بالتطبيق النحوي، ذلكم هو شروح الشعر العربي القديم، وأصول هذه الشروح تعتمد على المنتقيات الشعرية كما يظهر ذلك في شرح المعلقات وغيرها من المختارات الشعرية، كالمفضليات والأصمعيات وأشعار الحماسة، وقد تعتمد على الدواوين الشعرية كما في شرح ديوان زهير لأبي العباس ثعلب، (٣) وشرح ديوان عروة بن الورد لابن السكيت، (٤) وشرح ديوان علقمة الفحل

(٢) للتعريف بالكتب الأربعة انظر: Ali al-Madani, "Ibn Farhun's Methods of Grammatical Analysis in: His Work *Al-'Uddah fi Prāb al-'Umdah* with a Critical Edition of Part I of the Books," unpublished Ph.D. thesis, University of Leeds, 1987, pp. 150ff.

(٣) نشرته دار الكتب المصرية بالقاهرة عام ١٩٤٤م.

(٤) نشرته خزنة الكتب العربية بالجزائر عام ١٩٢٦م.

شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري

كان أبو بكر بن الأنباري^(١٦) (المتوفى سنة ٣٢٨هـ) إخبارياً ابن إخباري، وراوي ابن راوية، ولغوي ابن لغوي، ونحوي ابن نحوي، وأديب ابن أديب، اجتمعت فيه هذه الخصال كلها، فانعكس أثرها في شرحه، فأثره بالأخبار واللغة والنحو والأدب، ولذلك نجد أن منهجه يعتمد على التعريف بكل شاعر قبل دراسة قصيدته، معتمداً في هذا التعريف على ما جمعه من الأخبار المتفرقة عن الشاعر وقبيلته، كما يقف على المناسبة التي قيلت فيها القصيدة، وما ورد فيها من إشارات ووقفات تاريخية، قد يطيل فيها أحيانا باعتبارها مفتاحاً لفهم محتواها. ثم ينهي هذه المناسبة بعرض الأبيات لشرحها بيتاً بيتاً، معتنياً بتفسير المعنى العام لكل بيت، وواقفاً على غريب الألفاظ بوجه خاص، مع الاحتجاج لها وللأسئلة اللغوية والنحوية بالشواهد المختلفة، راجعاً إلى أقوال الأئمة، ينقلها بأمانة مضيفاً إليها تحليلاته وأقواله في كثير من الأحيان. والرواية عنده من أهم أسس الشرح وذلك اهتمام نابع من نزعة الكوفية، فهو يذكر الروايات المختلفة المسموعة في كل بيت، سواء من أبيات القصيدة أو من الشواهد الشعرية التي يحتج بها خلال شرحه. (١٧)

وأما الإعراب فهو عنده بمثابة العمود الأساس الذي يستند إليه الشرح، ومنه ينطلق إلى بسط قواعد العربية، وعرض المعاني المختلفة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية التي يحملها وجهاً ووجهاً. ولتتحقق من مبلغ اهتمامه بالإعراب من واقع شرحه، فنقف على تفاصيل

(١٦) انظر ترجمته في المصادر التالية: أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: محمد سامي أمين الخانجي، ١٩٥٤م)، ص ١٧١؛ وشمس الدين الذهبي، العبر في خبر من غير، تحقيق فؤاد سيد (الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٦١م)، ج ٢، ص ٢١٤؛ وياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق د. س. مرجليوث (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥م)، ج ٧، ص ٢٧٣؛ وابن النديم، الفهرست، تحقيق رضا تجدد (طهران: مكتبة الأسد، ١٩٧١م)، ص ٨١-٨٢؛ وعبد الرحمن الأنباري، نزعة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٧م)، ص ٣٦٤ وغيرها.

(١٧) المدني، «أبو بكر بن الأنباري»، ص ٤١١ وما بعدها.

ذلك، من خلال عرض طائفة مختارة من موضوعات مختلفة من الكتاب ممثلة في النصوص التالية:

١ - النص الأول شرح قول طرفة: (١٨)

لِحَوْلَةِ أَطْلَالٍ بِرُقَّةٍ نَهَمَدِ تَلَوُّحُ كِبَاقِيِ الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ
هذا البيت يكشف عدة جوانب — مما أشرنا إليه آنفاً — من منهج أبي بكر بن الأنباري في شرحه، وهو أول بيت من قصيدة طرفة بن العبد. وبالرجوع إلى الشرح نرى أن الشارح قدم للقصيدة تعريفاً بالشاعر وأخباره وأخبار قبيلته بشيء من التفصيل. ثم بدأ الشرح بتعريف موجز بخولة، أعقبه تفسير بعض المفردات، والاستشهاد على تفسيره بشاهدين. ثم نقل رواية أخرى مشهورة لعجز البيت، وعني بهذه الرواية، وعدها مادة يثرى بها الشرح، بل استطرد من ذكرها إلى بعض الشروح اللغوية التي دعمها بشاهد، جره إلى ذكر حكم فقهي، واستشهد لهذا الحكم بحديث تولى شرحه، وآخر علق عليه بإيجاز. ثم جاء بشاهدين على غريب ماجاء في الرواية الثانية، وشرح بعض الغريب الذي ورد في أحد الشاهدين. وفي نهاية شرحه البيت تفرغ لدراسة الأوجه الإعرابية المحتملة، وما يتفرع منها من اختلاف في المعاني، وهي عنده أربعة أوجه، نخرج من معرفتها بفائدة جليلة، هي أثر تحديد متعلق حرف الجر في فهم المعنى، فإذا تعلق الباء من قوله (برقة) والكاف من قوله (كباقي) بالفعل (تلوح)، فالمعنى أن الأطلال تلوح ببرقة كما يلوح باقي الوشم في ظاهر اليد. وهذا هو تفسير المعنى على الوجه الأول مما ذكره الأنباري.

وفي الوجه الثاني تتعلق الباء بمحذوف صفة لأطلال، والتقدير أطلال كائنة ببرقة، والمعنى عندئذ ينصرف إلى الموقع المكاني للأطلال، وليس إلى فعلها وهو (تلوح). وأما الكاف فإنها تبقى متعلقة بالفعل (تلوح)، كما تقدم في الوجه الأول.

ويتعلق ابن الأنباري بقاعدة كوفية ليضيف وجهاً ثالثاً وهو جواز رفع المبتدأ بالضمير العائد عليه من الجملة الواقعة خبراً، وهو مذهب كوفي معروف اعتمد عليه ابن الأنباري في مواضع كثيرة من شرحه. (١٩)

(١٨) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ص ١٣٢-١٣٤.

(١٩) انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، مثلاً: ص ص ٨ و ٨٧ و ١٧٤ و ٢٨٤ و ٤٠٩ و ٥٦٦ وغيرها.

والوجه الرابع يعتمد على تقدير المعنى على النحو التالي : أطلال تلوح ببرقة ثمهد مثل باقي الوشم لخولة، أي أن (الأطلال) مبتدأ، و(كباقي الوشم) متعلق بمحذوف خبر. ويرى ابن الأنباري في هذا الوجه أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، وهو مذهب كوفي معروف أيضا.

ويتضح من هذا التحليل أنه لا يمكن فهم مراد الشاعر ما لم يتم فهم إعراب البيت.

٢ - النص الثاني في شرح قول الحارث بن حلزة الشكري :

وَأَتَانَا عَنِ الْأَرَاقِمِ أَنْبَاءٌ وَخَطْبٌ نُغْنَى بِهِ وَنُسَاءٌ (٢٠)

يستهل ابن الأنباري شرحه هذا البيت بتفسير الغريب، ذاكراً فيه معنى اللفظ حسب وروده في السياق، مضيفاً إليه بعض المعاني الأخرى مما ليس له صلة بالسياق. وقد فسر هنا خمسة ألفاظ، واستشهد لها بآيتين وبيت من الشعر. ومما قرناه سابقاً — في منهج ابن الأنباري — اهتمامه بأخبار العرب وأيامهم وأنسابهم، ونلاحظ إشارة تاريخية إلى شيء من ذلك عند وقوفه على لفظ «الأرقام». ثم ينتهي إلى الإعراب، وقد خصص له نصيباً وافراً، يكاد يساوي نصف مجموع ما أورده من الشرح والتعليق. وحظ الإعراب والمناقشات النحوية في شرحه يكاد يكون بهذا المقدار في معظم المواضع، فإذا استبعدنا المادة التاريخية من شرحه، فإن مادة الإعراب عنده تكاد تبلغ نصف مجموع مادة الكتاب، أو أقل من النصف بقليل. وإن في ذلك لدليلاً قاطعاً على عظم اهتمام ابن الأنباري بالإعراب.

وقد أعرب في هذا البيت أربعة ألفاظ هي : (أنباء) التي جعلها مرتفعة بأتانا، ولم ينص على أنها فاعل مكتفياً بالإشارة إلى أنها مرفوعة، وأن عاملها هو أتانا، وموجها اهتمامه بعد ذلك إلى جواز تأنيث هذا العامل، معللاً له بالفصل بينه وبين الفاعل بالجار والمجرور، معتبراً الفاصل كالعوض من تاء التأنيث، ومضيفاً إلى ذلك علة أخرى لطيفة، وهي أن (الأنباء) جمع لمذكر فبني الجمع على الواحد وهو نبأ. و(خطب) معطوف على الأنباء، ويستخدم له ابن الأنباري المصطلح الكوفي وهو النسق.

وجملة (نعني) عنده صلة (خطب)، ويقصد بها صفة له، لأن الصفة صلة للموصوف. والهاء تعود عليه. وجملة (نساء) عنده في محل رفع نسق على جملة (نعني). ولقد تبين لنا في النصين السابقين بعض مآذركناه أنفاً من جوانب منهج ابن الأنباري في شرحه، واتضح مقدار اهتمامه بالإعراب، وأهميته في الشرح، ونمضي في الاستشهاد على هذا الاهتمام مكتفين بالوقوف على ما يتعلق بالإعراب في شرحه دون التعليق على الشرح الكامل للبيت، فمن ذلك نقبس على سبيل المثال النصوص التالية:

٣ - النص الثالث في شرح قول لبيد بن ربيعة العامري: (٢١)

حَتَّىٰ إِذَا يَسُورُ الرُّمَّةَ وَأَرْسَلُوا غُضْفًا دَوَّاجِنَ قَافِلًا أَعْصَامُهَا

اهتمام ابن الأنباري بالإعراب في شرحه هذا البيت منصرف إلى مسألة نحوية واحدة، وهي بيان جواب الشرط في البيت، وهو مما قد يشكل على الدارس، فقرر أولاً أن الواو في قوله «وأرسلوا» زائدة، واستشهد على زيادتها في جواب الشرط بآية من كتاب الله. ثم ذكر رأياً آخر وهو اعتبار الواو حرف عطف، والفعل بعده معطوف على (يس) قبله. والقول بزيادة الواو هنا رأي كوفي يتبناه ابن الأنباري، ويقدمه على القول الثاني المخالف مذهبه، وهو قول البصريين الذين يرون أن ذلك خطأ، لأن الواو عندهم تفيد معنى وهو العطف، ولذلك فالجواب عندهم محذوف — كما جاء في القول الثاني — ويرون أن حذف الجواب بليغ في كلام العرب. (٢٢)

ولا بد هنا من معرفة الإعراب لئلا يخفى المعنى على القارئ والسامع، وبمعرفة أحد الوجهين اللذين ذكرهما ابن الأنباري يتضح المعنى تماماً.

ونلاحظ الشارح هنا — في نهاية الإعراب — يعنى بقضية صرفية وهي جمع وإفراد لفظ (الأعصام)، وما ورد فيه من خلاف، وهذا النوع من الاهتمام بمسائل الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وما شاكلها من القضايا الصرفية كثير في الكتاب، ولكنه يعرض

(٢١) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٥٥٦-٥٦٨.

(٢٢) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد (بغداد: ديوان الأوقاف، ١٩٧٧م)، ج ٤،

عادة أثناء شرح المعاني العامة، وغريب الألفاظ، وقلما تعرض هذه المسائل أثناء تناوله الإعراب في نهاية شرح كل بيت. (٢٣)

٤ - النص الرابع في شرح قول امرئ القيس: (٢٤)
 أَغْرَكَ مِنْى أَنْ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنَّكَ مَهْمًا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ
 لا نجد في بيت امرئ القيس غريبا يحتاج إلى تفسير، ولذلك فقد اقتصر ابن الأنباري في شرحه إياه على الإعراب، ليوضح بناء البيت من حيث التركيب النحوي، فبين حقيقة الاستفهام في قوله: (أغرك)، وهي التقرير، واستشهد لبيانه بشاهد. كما وقف على (مهما) الشرطية، وكشف عن أصلها مستندا في ذلك على قول الفراء، وقرر أنها اسم وأن (مهمن) مثلها، واحتج لكل منهما بشاهد يوضح استعمالها اسمي شرط جازمين. وقد بلغ من اهتمامه بالإعراب أن وقف على إعراب بعض ألفاظ الشاهدين اللذين ساقهما للاحتجاج، هذا إلى جانب ما أعربه من ألفاظ بيت امرئ القيس وهو الأصل الذي يقوم عليه الشرح.

٥ - النص الخامس في شرح قول عنترة: (٢٥)
 وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الْفُؤَارِسِ وَبِكَ عَنَتْرُ أَقْدِمِ
 فصل أبو بكر في شرح هذا البيت القول في معنى (وبك) وتأصيلها، ثم تناول إعراب اللفظين (قيل) و (أبرأ) بإيجاز فقال: «(القيل) يرتفع بشفى، و (أبرأ) نسق على (شفى).» ثم وقف على وجهي الإعراب في (عنتر) وهما الترخيم والنداء، وأنهى شرحه بذكر إعراب (أقدم) مستشهدا لإعرابه بشاهد من المعلقات فقال: «(وموضع (أقدم) جزم على الأمر، والياء صلة لكسر الميم، كما قال امرؤ القيس:
 أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي.»

(٢٣) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، انظر مثلا: ص ص ٣١، ٣٥٤، ٣٦٦ من شرحه.

(٢٤) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٤٥.

(٢٥) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ص ٣٥٩-٣٦٠.

٦ - النص السادس: في شرح قول الحارث بن حلزة الشكري: (٢٦)

يَخْلُطُونَ الْبَرِيءَ مِمَّا بَدَى الذُّدُّ بِ وَلَا يَنْفَعُ الْخَلِيَّ الْخَلَاءُ

فصل الشارح هنا في عرض المعاني، واستطرد منها إلى مسألة صرفية. ثم تناول إعراب (يخلطون)، فذكر أن عامل الرفع فيه هوياء المضارعة في أوله، متابعا في ذلك مذهب إمامه الكوفي الكسائي، مخالفا سائر الكوفيين والبصريين في هذه المسألة، يعني القول في رافع الفعل المضارع، فالمعروف أن الكوفيين — إلا الكسائي — يرون أن رافعه هو تجرده من العوامل الناصبة والجازمة، ويرى الكسائي أنه يرتفع بحروف المضارعة الزائدة في أوله، وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أن المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم. (٢٧) هذا وقد وقف ابن الأنباري على محل جملة (يخلطون) من الإعراب فقال: إنه نصب على الحال. ثم أعرب كلا من لفظ (البريء) و (الخلاء) و (الخلي) متعرضا إلى ما يرى فيها من أمور صرفية.

٧ - النص السابع في شرح قول الحارث بن حلزة: (٢٨)

مَلِكٌ أَضْلَعُ السَّرِيَّةَ لَا يُؤْ جَدُّ فِيهَا لِمَا لَدَيْهِ كِفَاءُ

فسر ابن الأنباري في هذا البيت أولا معناه العام على نحو ما جرت به طريقته العامة في الشرح، ثم مرورا على إعراب ألفاظ جلية الإعراب، معتنيا بذكر متعلقات حروف الجر في البيت، فبين أن (في) متعلق بيوجد وكذلك اللام في قوله (لما)، وأما (لديه) فمتعلق بما، فهو هنا يعني بمتعلق حرف الجر في كل من (في) واللام و (لدى)، من غير أن ينص على إعراب الحروف نفسها، وذلك لأن متعلق الحرف هو الذي يوضح معنى النص، وقد عبر ابن الأنباري عن المتعلق بلفظ (الصلة) فقال: «(في) صلة (يوجد)، وكذلك في اللام، و (لديه) صلة (ما)». ثم بين أن الضمير في (لديه) يعود على (ما). وهذا البيان مما يخدم المعنى، وهو هدف مقصود من الإعراب عند ابن الأنباري. كما أعرب في هذا النص لفظ (الكفاء) نائب فاعل، مبينا عامله وهو (يوجد).

(٢٦) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ص ٤٤٨-٤٤٩.

(٢٧) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦١م)، ص ٥٥٠ ومابعدها.

(٢٨) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ص ٤٧٦-٤٧٧.

٨ - النص الثامن : في شرح قول زهير بن أبي سلمى : (٢٩)

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا أَلَا أَنْعِمَ صَبَاحًا أَيُّهَا الرَّبُّعُ وَأَسْلَمَ

لم يتناول المؤلف هنا من الغريب غير لفظ (الربيع) ، فذكر معناه وما فيه من الجموع وساق لذلك شاهداً ، ثم تجاوزه إلى تعبير التحية المشهور (أنعم صباحاً) ، ففسر معناه وخرج منه إلى ذكر بعض الأفعال المضارعة التي لا ماضي لها ، وكذا الماضي الذي لا مضارع له . كما وقف على أفعال شاذة من باب (فرح) تكون في المضارع مكسورة العين خلافاً للقياس ، وهو فتح العين . ثم ذكر إعراب ثلاثة ألفاظ في البيت وهي (ألاً) و(انعم) و(صباحاً) .

٩ - النص التاسع في شرح قول لبيد : (٣٠)

يَعْلُو بِهَا حَدَبَ الإِكَامِ مُسْحَجًا قَدْ رَابَهُ عِضْيَانُهَا وَوَحَامُهَا

أورد أبو بكر في شرح هذا البيت رواية أخرى فيه برفع (مسحج) على أنه فاعل يعلو وأما (مسحجاً) بالنصب فهي عنده على الحال من ضمير (يعلو) . هذا كل ما يتعلق بالنحو والصرف والإعراب في شرح هذا البيت .

١٠ - النص العاشر في شرح قول طرفة : (٣١)

صُهَابِيَّةُ العُثُنُونِ مُوجِدَةُ القَرَا بَعِيدَةُ وَخَدِ الرَّجُلِ مَوَارَةُ اليَدِ

وفي هذا البيت أيضاً نجد الاختصار الشديد في الإعراب ، حيث اكتفى فيه الشارح بقوله : «و(الصهابية) ترتفع بإضمار هي ، و(الموجودة) نعتهما ، وكذلك (البعيدة) و(الموارة) ، ويجوز نصبهن على المدح .»

تلك نصوص كافية لإلقاء الضوء على اهتمام ابن الأنباري بالإعراب ، وبدراساتها يتبين لنا ما يأتي :

(٢٩) ابن الأنباري ، شرح القصائد السبع ، ص ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(٣٠) ابن الأنباري ، شرح القصائد السبع ، ص ص ٥٤٢-٥٤٣ .

(٣١) ابن الأنباري ، شرح القصائد السبع ، ص ص ١٦٦-١٦٧ .

الإعراب عنده أساس في الشرح، لا يكاد يتخلى عن الاعتماد عليه في بيان معاني الأبيات التي يشرحها، وهذا واضح في كتابه كله من أوله إلى آخره، وفي النصوص المقتبسة آنفاً دليل قاطع على ما ذهبنا إليه .

ولكن الحيز الذي يشغله الإعراب في شرحه متفاوت طولاً وقصراً، فهو أحياناً يفصل في إعراب لفظ أو أكثر تفصيلاً يقوده إلى عرض مسألة نحوية كاملة، وهذا واضح في النص الثالث الذي تضمن المسألة الخلافية في دخول الواو زائدة في جواب الشرط، وفي النص الرابع الذي تناول فيه أصل «مهها» . وفي النص الخامس فصل ابن الأنباري الكلام على لفظ «ويك .» (٣٢) وعلى هذا النحو من الخروج من الإعراب إلى المسائل النحوية يمضي ابن الأنباري إلى القضايا الصرفية، فيقف على ما يعن له منها أثناء الإعراب، فهو مثلاً يعنى في النصين الأول والثالث بصيغ الجمع والإفراد في بعض الألفاظ، كما يتتبع أصول الوزن والهمزة والتسهيل في ألفاظ أخرى في النصوص الأول والسادس والسابع . وفي مواضع أخرى من الكتاب نجده يقف على أصل «حيث» (٣٣) وأصل «أحد» (٣٤) وأصل «التراث» (٣٥) وغير ذلك من القضايا الصرفية . (٣٦)

وقد تفرض الحاجة عليه الاختصار في الإعراب كما يظهر في النصين التاسع والعاشر، وفي مواضع كثيرة من الكتاب، حيث يكفي بذكر موقع الكلمة من الإعراب دون أن ينطلق إلى تفاصيل نحوية . (٣٧) وحيثما يختصر الإعراب يتسع عنده المقام غالباً لشرح اللغة والمعنى

(٣٢) انظر أمثلة أخرى على التوسع في المسائل النحوية في ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، صص ١٦، ٢٢، ٣٢، ٣٥٢، ٢٥٣ وغيرها .

(٣٣) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٢٧٧ .

(٣٤) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٢٢٦ .

(٣٥) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٤٠٦ .

(٣٦) انظر أمثلة أخرى: ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، صص ٦٨، ١٩٥، ٣٩٩، ٤٣٤ وغيرها .

(٣٧) انظر لمزيد من الأمثلة على الإعراب المختصر: ابن الأنباري، صص ١٣٩، ١٧٨، ٢٠٠، ٣٠٣، ٣٩٤، ٥٢٩، ٥٧٣، ٥٩٣ وغيرها .

في البيت، والأمثلة على هذا كثيرة في الكتاب. (٣٨) بل قد يخلو شرحه من الوقوف على الإعراب تماما وذلك نادر، ومنه ما نلاحظه عند تناوله بيت لبيد بن ربيعة:

فَأَقْنَعُ بِنَا قَسَمَ الْمَلِيكَ فَإِنَّمَا قَسَمَ الْخَلَائِقَ بَيْنَنَا عَلَامَهَا

حيث بدأ شرحه بذكر رواية أخرى للبيت، ثم فسر بعض الألفاظ، ثم وقف على لفظة صرفية في كلمة (معايش)، وقرر «أنها لاتهمز لأن الياء عين الفعل، وزنها (مفاعل)، وإنما تهمز من هذا ما كان الياء فيه زائدة، كقولهم فعيلة وفعائل، (٣٩) وربما همزت معائش وشبهت بفعائل». (٤٠)

وكذلك أحجم عن الوقوف على الإعراب في شرح بيت طرفة التالي:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَلَّدِ

حيث اكتفى في شرحه بالوقوف على الجموع المسموعة في لفظ صاحب، ثم انتقل إلى شرح معاني ألفاظ البيت. (٤١)

وبعنى ابن الأنباري كثيرا بذكر العوامل الإعرابية، وهي ركن من أركان الإعراب، ذلك لأن العامل هو السبب المؤثر في الإعراب، وعليه تتوقف معرفة وظيفة كل كلمة في الجملة، وصلتها بما قبلها وما بعدها، ويترتب على ذلك فهم معنى الكلام، وبخاصة في الجمل المعقدة التي تكون الروابط بين وحداتها غير جلية، ولذلك فابن الأنباري لا يكاد يتخلى عن بيان العامل الإعرابي، وهو عنده بيان مختصر يكتفي فيه بمجرد ذكر العامل على نحو قوله في النص الأول: «(الأطلال) يرتفع باللام،» وقوله في النص الثاني: «(الأنباء) ترتفع بأتانا،» وقوله في النص السادس: «(البريء) منصوب بيخلطون والباء صلة (يخلطون) أيضا وهي نصب به،» و(الخلاء) رفع بينفع، و(الخلي) نصب به. «وهو يرى أن العامل في رفع الأفعال المضارعة هو حروف المضارعة — كما سبق — ولذلك نجده في النص

(٣٨) انظر مثلا: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ص ٨٧، ٤١٦، ٥٢٦، ٥٥٠ وغيرها.

(٣٩) كذا ولعلها فضيلة وفضائل، ومثلها في الموضع الثاني.

(٤٠) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٥٩٥.

(٤١) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ١٣٥.

الأول يقول: «إلا أن (تلوح) يرتفع بالتاء»، وفي النص السادس يقرر أن الفعل المضارع (يخلطون) موضعه رفع في اللفظ بالياء، «وهكذا في مواضع أخرى من الكتاب» (٤٢) وعلى الرغم من هذه العناية البالغة بذكر العامل الإعرابي فابن الأنباري كثيرا ما يغفل ذكر هذا العامل الذي به يتعين إعراب الكلمة في الجملة، مكتفيا بالإشارة إلى أنها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، وهذا ظاهر في الأمثلة التي سيقت آنفا، ولكن ليست هذه طريقتة دائما فهو كثيرا ما يجمع بين الإشارة إلى الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، وبين النص على الوظيفة الإعرابية أو الموقع الإعرابي، وتأمله مثلا في النص السابع قائلا: «(والكفاء) رفع بيوجد وهو اسم مالم يسم فاعله»، فهو هنا يقرر أولا أن اللفظ مرفوع مبينا العامل في رفعه، ثم يذكر موقعه الإعرابي، وفي النص التاسع نراه يورد لفظ (مسحج) بروايته النصب والرفع ثم يقول: «فمن نصبه على الحال مما في (يعلو)، ومن رفعه رفعه بيعلو.» ويمضي على هذا النحو من بيان حكم اللفظ رفعاً أو نصبا أو جراً أو جزماً، ثم عامله وموقعه الإعرابي. (٤٣)

ومن أركان الإعراب التي تدرس للناشئة معرفة الرمز الإعرابي للكلمة، وهو العلامة الإعرابية التي تمثل الأحكام الأربعة وهي الرفع والنصب والجر والجزم. ومعرفة علامة الإعراب في الكلمة أمر مهم في تعليم الناشئة، فهل يعنى ابن الأنباري بليضاهاها؟ الظاهر أنه لا يقصد الناشئة بشرحه هذا، ولذلك فهو لا يشغل كثيرا ببيان العلامة الإعرابية، كما تبين لنا من النصوص المقتبسة سابقا لبيان عنايته بالعامل الإعرابي، وكما يتبين من مجرد الاطلاع في الكتاب، ولكن ليس هذا رأيه دائما، فقد ينص على العلامة الإعرابية أحيانا، ففي النص الرابع يقول: «و (تأمري) موضعها جزم بمهما، علامة الجزم فيه سقوط النون،» وفي النص الثامن يذكر أن «علامة الجزم في (عم) سكون الميم،» وكذلك ينص على علامة الإعراب في مواضع أخرى من الكتاب، إذا أحصيناها وجدنا أنها إما من الألفاظ التي تعرب

(٤٢) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٢١٨.

(٤٣) انظر أمثلة أخرى على ذلك: ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ص ٧٠، ١٤٦، ٢٨٦،

بالعلامات الفرعية أو أنها مما يشكل، ولا يخفى السببان في المثالين السابقين، ولتبيينهما بمزيد أمثلة من واقع الكتاب: يقول في إعراب (لم تكلم) من قول زهير في مطلع قصيدته:

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةَ الدَّرَاجِ فَالْمُتَّكِّمِ

و (لم تكلم) صلة الدمنة^(٤٤) . . . وكسرت الميم لأن الجزم إذا حرك حرك إلى الخفض، واحتيج إلى كسرها إصلاحاً للقافية، وجعلت الياء صلة لكسرة الميم. «^(٤٥)» فهو هنا يعلل للتغيير الطارئ على علامة الإعراب وقد يكون ذلك مشكلاً. وكذلك نراه في إعراب قول زهير:

جَرِيءٍ مَتَى يُظَلِّمُ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيْعاً وَإِلَّا يُبْدِ بِالظُّلْمِ يُظَلِّمِ

يقول: «و (يبد) جزم بإلأ، علامة الجزم فيه سقوط الألف. يقال بدأت بالشيء بتحقيق الهمزة، وبدأت بالأمر على تليين الهمز، وبدت على الانتقال من الهمزة إلى التشبيه بقضيت ورميت فمن قال: بدأت قال: لم أبدأ، ومن قال: بدأت قال: لم أبدأ ومن قال: بدت قال: لم أبدأ.^(٤٦)» وما نص في إعرابه على العلامة لفظ (تظن) من قول عنتره:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

قال ابن الأنباري: «و(تظني) مجزوم بلا على النهي، علامة الجزم فيه سقوط النون. «و واضح أن (تظني) مما يظهر عليه علامة الإعراب الفرعية فهو فعل من الأفعال الخمسة، كما أن الإشكال باد في كسر الميم من «تكلم» في بيت زهير السابق. وفي مثل هذه الحالات من احتمال وقوع الإشكال في علامة الإعراب، أو في حالات الإعراب بالعلامات الفرعية، يتعمد ابن الأنباري بيان العلامة مفسراً علتها الإعرابية حيثما تدعو الحاجة.^(٤٧)»

ومن أهم الأمور التي يقوم عليها الإعراب تحديد متعلق كل من حرف الجر والظرف، ولا بد لكل منهما من متعلق يتعلق به، لأن الجار يوصل معنى الفعل إلى الاسم، والظرف

(٤٤) أي صفتها.

(٤٥) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٣٨.

(٤٦) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٧٩.

(٤٧) انظر أمثلة أخرى على بيانه علامة الإعراب: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٨١،

٢٨٢، ٢٨٦، ٣٩٩، ٥٣١ وغيرها.

لا بد له من شيء يقع فيه، فالموصل معناه إلى الاسم والواقع في الظرف هو الذي يتعلق به العامل. ويصعب فهم معنى الكلام، أو يتعذر، أو يقع فيه الغموض واللبس ما لم يحدد هذا المتعلق.

ولعل أوضح مثال على هذا ما رأيناه في شرح ابن الأنباري النص الأول وهو مطلع قصيدة طرفة:

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةٍ تَهْمَدِ ظَلَلْتُ بِهَا أَبْيَكِي وَأَبْيَكِي إِلَى الْعَدِي
وفي رواية أخرى مشهورة لعجز البيت: (تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد)، فهل يريد الشاعر أن الأطلال كائنة ببرقة تهمد؟ أو أنها تلمع مثل باقي الوشم في ظاهر اليد؟ أو غير ذلك من التفسيرات المتعددة التي أوردها ابن الأنباري في شرحه؟ وكلها محتملة. ويعتمد الترجيح فيها على تحديد متعلقات حروف الجر الواردة في البيت — بروايته — وهي الباء والكاف واللام. ولذلك حرص الشارح هنا على تتبع متعلق حرف الجر تاركا الخيار للقارئ في تبني الوجه الذي يميل إليه. وكذلك نجد في النص السادس يوضح أن الباء الجارة لفظ (ذي) من قول الحارث بن حلزة:

يَخْلُطُونَ السَّبْرِيَّ مِمَّا بَدِي الدُّرِّ ب. وَلَا يَنْفَعُ الْخَلِيَّ الْخَلَاءُ
تتعلق بالفعل (يخلطون) قبلها. وفي النص السابع يحدد متعلق حرف الجر في وهو الفعل (يوجد). ومثل هذا الاهتمام واضح أيضاً في كل من النصين الثاني والرابع. (٤٨) وأما الأمثلة على حرصه على تحديد متعلق الظرف، فإننا نسوق منها على سبيل المثال: متعلق الظرف (إذا) وهو اسم الفاعل (فاحش) في قول امرئ القيس:

وَجِيْدٌ كَجِيْدِ الرَّيْمِ بِفَاحِشٍ إِذَا هِيَ نَصَّتُهُ وَلَا بِمُعَطَّلٍ (٤٩)

فهنا لا بد من بيان متعلق الظرف، لأن قبح الرقبة إنما يظهر في وقت انتصابها. وفي قول طرفة من وصف ناقته أنها:

(٤٨) انظر أمثلة أخرى على عنايته بذكر متعلق حرف الجر: ص ص ٣٦، ٧٠، ١٨٣، ٢٦٢، ٣٧٤، ٤٣٧ وغيرها.

(٤٩) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٦١.

تُبَارِي عِتَاقاً نَاجِيَاتٍ وَأَتَبَعْتُ وَظِيْفاً وَظِيْفاً فَوْقَ مَوْرٍ مُعَبَّدِ

بين ابن الأنباري أن (فوق) متعلق بالفعل (أتبعت). (٥٠) وفي قول عنتره:

حُيِّتْ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرُ بَعْدَ أُمَّ الْهَيْثَمِ

ذكر أن متعلق (بعد) هو الفعل (أقوى)، (٥١) وهكذا يمضي ابن الأنباري معنيا في إعرابه بذكر متعلقات الظروف. (٥٢)

ومن القضايا المهمة التي يعنى بها العربون بيان عائد الضمير، سواء في ظهوره أو استتاره، وهو من القضايا الإعرابية التي يقتضيها توضيح المعنى، ذلك أن الخطأ في تقدير مرجع الضمير في النص يغير المعنى المراد، أو يجعله غامضاً، أو متعذراً على الفهم؛ ومن هنا وجب تحري الدقة في تقدير الضمير، وعوده على صاحبه الذي يعنيه قائل النص. وهذا الأمر لا يخفى على دارسي العربية، ومع ذلك يوليه ابن الأنباري حقه من العناية، لئلا تلتبس المعاني التي يشرحها على أحد. ومن هذه المواضع الواضحة التي يذكر فيها عائد الضمير، ماتقدم في شرح النص الأول مما سبق، حيث وضح في إعرابه أن الضمير المستتر في (تلوح) يعود على (الأطلال)، وفي النص الثاني ذكر أن الضمير المتصل في قوله (نعنى به) يعود على (الخطب)، وفي النص السابع بين أن العامل في رفع (ملك) ضمير محذوف تقديره هو، كما بين فيه أن الضمير المتصل في (لديه) يعود على (ما). وتبدو معرفة عائد الضمير أكثر أهمية حيث يكون في السياق بعض الغموض كما في النصوص التالية:

قال زهير بن أبي سلمى:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ تَحْمَلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

ثم قال:

وَوَرَّكُنْ فِي السُّوْبَانِ يَعْلُونَ مَتْنَهُ عَلَيْهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَنَعَمِ

(٥٠) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ١٥٤.

(٥١) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٩٩.

(٥٢) انظر مزيداً من الأمثلة: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ص ٢٧٩، ٣٠٥، ٤٠٨،

٤٥٦، ٤٩٠ وغيرها.

قال ابن الأنباري: «(يعلون) فيه ضمير الظعائن، وتقديره تقدير الحال، فهو في موضع نصب في التأويل، والتقدير: وركن في السوبان عالياً متته، أي في هذه الحال. و(يعلون) على مثال يدعون ويغزون، وتكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، فالواو مع المذكر مزيدة للتذكير والجمع، والواو مع المؤنث أصلية هي لام الفعل، والنون علامة التأنيث والجمع،^(٥٣) والضمير هنا يحتاج إلى بيان عائده الذي يعود عليه، وذلك لسببين:

أولهما: احتمال وقوع الإشكال في لفظ (يعلون) لأن الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو إذا أسند إلى نون النسوة يتفق مع مثله الذي يسند إلى واو الجماعة، ولذلك فالإعراب في مثل هذه الحالات يحتاج إلى بيان عائده الضمير.

وثانيهما: أن مرجع الضمير ذكر قبل أربعة أبيات سابقاً، فطال الكلام بين الاسم الظاهر ومضمرة فلزم البيان. وفي قول ليبيد:

فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتْ
بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامَهَا^(٥٤)

قد يخفى مرجع الضمير في لفظي (الظباء) و(النعام) فلا بد من توضيحه، فلذلك بين ابن الأنباري أن الضمير فيها يعود على الجلهة بصيغة المفرد. وفي قول عمرو بن كلثوم:

فَمَا وَجَدْتُ كَوْجِدِي أُمَّ سَقْبٍ
أَصْلَتْهُ فَرَجَعَتْ الْحَنِينَا

ضمير مستتر بعد الفعلين (أصلت) و(رجعت) وتقديره هي يعود على الأم وقد وضح ابن الأنباري مرجع الضمير في الموضعين بقوله: وفي (أصلت) و(رجعت) ذكر من الأم. «^(٥٥)

وإذا كان إعراب المفردات في الجملة يكشف عن علاقة كل كلمة بما قبلها وما بعدها في الجملة الواحدة وبالتالي موقعها في الكلام، فإن إعراب الجمل يكشف عن علاقة كل جملة بما قبلها وما بعدها، وبالتالي فهو لا يقل أهمية عن إعراب الوحدات المفردة، ولذلك فابن الأنباري حين يتتبع إعراب الوحدات المفردة في الجملة، فإنه لا ينسى أن يبين موقع

(٥٣) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٤٩.

(٥٤) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٥٢٥.

(٥٥) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٣٨٥، وانظر أمثلة أخرى على اهتمامه ببيان عائده الضمير

ص ص ٦٧، ١٠٠، ٢٦٤، ٢٩٧، ٤٦٩، ٤٧٧، ٥٢٥ وغيرها.

الجملة من الإعراب حيثما يرى الحاجة إلى ذلك، وحيث إن الجمل تفسر في إعرابها بمفرد، فهو غالباً ما يقوم بتأويلها إذا تناول إعرابها.

وإذا رجعنا إلى النصوص السابقة ملتجئين إعراب الجمل، نجد أن ابن الأنباري يطبق هذا في النص الرابع، حين يتناول إعراب جملة أن ومعمولها فيقول: «وأن موضعها رفع «بأغرك»، ثم يؤولها بمفرد قائلاً: «كأنك قلت: أغرك مني حبيك»، كما أعرب جملة أن الثانية في هذا النص فقال: «وأن) الثانية موضعها رفع لأنها منسوقة على (أن) الأولى. « وفي النص السادس يعرب (يخلطون) مرة باعتباره فعلاً مضارعاً مرفوعاً بحرف المضارعة في أوله، ومرة باعتباره جملة، يقول: «(يخلطون): موضعه رفع في اللفظ بالياء، وموضعه في التأويل نصب على الحال،» ثم يؤوله بمفرد قائلاً: «كأنه قال خالطين.» وتأويل الجمل بمفرد حين إعرابها أمر يطلبه توضيح معنى التركيب.

وفي بيت الحارث بن حلزة:

أَمْ عَلَيْنَا جَرَى إِيَادٍ كَمَا قِيءَ سَلِّ لَطْسَمٍ : أَخُوكُمْ الْأَبَاءُ

يعرب جملة (أخوكم الأبء) فيقول: «والأخ رفع بالأباء، وجملة الكلام اسم ما لم يسم فاعله.»^(٥٦) والتأويل بالمفرد هنا واجب، إذ إن نائب الفاعل لا يقع إلا مفرداً، وإذا جاء في صورة جملة فهي تنوب عن الفاعل بتأويلها بمفرد، فنائب الفاعل هنا يمكن أن يقدر بلفظ قوي أي كما قيل قول.

وفي قول طرفة:

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا: مَنْ فَتَى خِلْتُ أَنِّي عُنَيْتُ فَلَمْ أَكْسَلْ وَلَمْ أَتَبَلَّدِ

يعرب ابن الأنباري جملة أن ومعمولها بأنها سدت مسد مفعولي خال فيقول: «وأن) كافية من اسم خلت وخبره.»^(٥٧) وهكذا يتتبع إعراب الجمل في مواضع أخرى كثيرة من الكتاب.^(٥٨)

(٥٦) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٤٨٤.

(٥٧) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ١٨٣.

(٥٨) انظر مثلاً: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٥٨، ١٠٤، ١٦٣، ٢٠١، ٢٩٣،

٤٦٣، ٤٩٠ وغيرها.

ومن القضايا النحوية التي تتجلى في إعراب النصوص، قضية تقدير المعنى في الإعراب، والهدف من الاهتمام بها هو هدف دلالي، يخدم معنى الكلام لإزالة ما قد يعتره من غموض، وذلك لأن التقدير يرد الجملة إلى أصلها عن طريق بيان المحذوف، سواء كان كلمة أو جملة وعن طريق بيان التقديم والتأخير في الجملة، فأركان الجملة في الكلام العربي لا تلزم ترتيباً واحداً جامداً، بل الكلام يقع فيه التقديم والتأخير والحذف والزيادة لأغراض بلاغية، وقد يتغير التركيب من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية وكذا العكس، وكل ذلك قد يسبب خفاء في الفهم على من لا يكون بصيراً بالمعاني الدقيقة، والمقاصد الخفية، والفروق البلاغية، ولذلك يعتمد النحويون إلى بيان تقدير الكلام في مثل تلك المواضع، وربما صنعوا ذلك بكثرة في الجمل واضحة المعاني وذلك للتأكيد على بيان الأصل — الذي قرره — في ترتيب وحدات الجملة العربية. ومثل هذا وذاك واضح في عمل أبي بكر بن الأنباري فيما يتناوله من إعراب الألفاظ والجمل، في شرحه القصائد السبع، ولا أدل على ذلك مما ورد في كل من النصوص الأولى والثالث والسادس والعاشر، فإذا رجعنا إلى النص الأول في شرح قول طرفة:

لِحَوْلَةِ أَطْلَالٍ بَرْقَةٍ تَهْمِدُ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

نجده يكشف عن تقدير الكلام حين يتعرض إلى ذكر الوجهين الثالث والرابع من الأوجه الإعرابية التي يحتملها البيت، فيذكر في الوجه الثالث أن (أطلال) مبتدأ، وجملة (تلوح) خبره، واللام والكاف متعلقان بالفعل (تلوح)، والباء متعلق بالأطلال، ويخلص من إعراب هذا الوجه إلى أن تقدير معنى البيت: أطلال بركة تهمد تلوح لحولة كباقي الوشم. وفي الوجه الرابع يرى ابن الأنباري (الأطلال) مبتدأ وشبه الجملة من قوله (كباقي) متعلق بمحذوف صفة للأطلال، والتقدير في هذا الوجه: أطلال تلوح بركة تهمد مثل باقي الوشم لحولة، ولاريب أن هذين الوجهين — وإن خفيا — مما يحتمله معنى النص وإنهما لدليل على مقدرة ابن الأنباري على تحليل المعنى وتقليبه على الأوجه التي يحتملها اعتماداً على الإعراب. وفي النص الثالث الذي يتناول قول لبيد:

حَتَّى إِذَا يَسَّ الرُّمَاءُ وَأَرْسَلُوا غُضْفًا دَوَاجِنَ قَافِلًا أَعْصَامُهَا

يذكر فيه وجهين لإعراب الواو في قوله: (وأرسلوا)، أولهما: أنها زائدة، ويحتج لرأيه في زيادتها بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ثم يقدر المعنى في الآية فيقول: «أراد فتحت أبوابها فأقحمت الواو.» والوجه الثاني الذي يورده هو أن الواو حرف عطف، عطف به جملة (أرسلوا) على جملة (يشس الرماة)؛ وأما جواب الشرط فمحذوف والتقدير حتى إذا يشس الرماة وأرسلوا ظفروا ولحقوا، ثم بين الغرض البلاغي لهذا الحذف وهو معرفة المخاطبين به.

وفي النص العاشر يتعرض لقول طرفة في وصف ناقته:

صُهَابِيَّةُ الْعُثْنُونِ مَوْجِدَةٌ الْقَرَا بَعِيدَةٌ وَخَدِ الرَّجُلِ مَوَارَةَ الْيَدِ

فيعرب (صهابية) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير هي صهابية العثنون، وهكذا يعنى بتوضيح المعنى المقدر في مواضع أخرى كثيرة. (٥٩) والمتأمل في شرح ابن الأنباري يبصر أن المؤلف قد ضمن شرحه بعض العلل النحوية اللطيفة من غير أن يفصل في التعليل بالعويص أو الغوص في التفسير النحوي بالعلل المنطقية المعقدة وإنما هي تعليقات مختصرة واضحة ذات مسيس مباشر بالعلامة الإعرابية، ولذلك فقد يسوغ أن نطلق عليها «العلل الإعرابية.»

ومن أمثلتها ما ذكره في إعراب قول زهير:

فَشَدُّ وَلَمْ يُنْظَرْ بَيُوتًا كَثِيرَةً لَدَىٰ حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمَّ قَشْعَمِ

قال ابن الأنباري: «وموضع (حيث) خفض بلدي... وإنما ضمت وهي في موضع خفض، لأن أصلها حوث، فعدلت عن الواو إلى الياء، وجعلت ضمة الثاء خلفاً من الواو.» (٦٠)

ومن التعليقات التي يفسر بها الإعراب ما ذكره في حذف نون مضارع كان المجزوم وذلك في وقفته على بيت طرفة:

وَقَرَّبْتُ بِالْقُرْبَىٰ وَجَدَّكَ إِنَّهُ مَتَىٰ يَكُ أَمْرٌ لِلنَّكِيثَةِ أَشْهَدِ

قال ابن الأنباري (و(يك) موضعه جزم بمتى، والأصل فيه يكن، فذهبن النون لكثرة

(٥٩) انظر مثلاً: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ١٧٢، ١٨٩، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٦٧، ٤٦٣ وغيرها.

(٦٠) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٧٧.

الاستعمال، وشبهت بالياء والواو والألف،»^(٦١) يعنى في نهاية الأفعال المضارعة المعتلة المجزومة، فحذفت النون من يكن المجزومة كما تحذف حروف العلة من آخر المضارع المجزوم.

ونجتزىء بمثال أخير على اهتمام ابن الأنباري بالعلل الإعرابية وذلك في وقفته على إعراب (ثاو) في مطلع قصيدة الحارث بن حلزة:

أَذَنْتَنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رُبُّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الشَّوَاءُ

قال: «(ثاو) خفض برب، أصله ثاوي فاستثقلت الكسرة في الياء فألقيت، وأسقطت الياء لسكونها وسكون التنوين.»^(٦٢)

والواضح من هذه الأمثلة أن العلل الإعرابية مقصودة عند ابن الأنباري، يسوقها لتفسير ما يعتري العلامة الإعرابية من خروج على المعتاد لسبب طارىء في حالات معينة. ومثل هذه العلل كثيرة في الكتاب وإنما اكتفينا بتلك الأمثلة لضيق المقام.^(٦٣)

ولما كان القصد من الإعراب هو الإبانة عن المعاني وتوضيحها، فإن هذه المعاني تختلف تبعا للاحتتمالات الإعرابية في الكلمة المفردة أو الجملة. وقد يحتمل الكلام وجهها واحدا من الإعراب، وهو الغالب الذي يظهر فيه المعنى جليا، وقد يحتمل أكثر من وجه، وعندئذ لا سبيل إلى بيان المعنى إلا بتحديد الوجه الإعرابي. ولذلك كثيرا ما وقف ابن الأنباري في شرحه على الأوجه الإعرابية المختلفة، مفسرا إعرابه في أغلب الحالات، أو محجما عن التفسير أحيانا، ومفصلا عن عرض الأوجه، أو مقتصرا على ذكرها ذكرا عابرا. ولو رجعنا إلى شرح النصوص التي اقتبسناها سابقا لبيان منهجه، لتحقق لنا صدق هذا كله، ففي النص الأول يعرض لنا ابن الأنباري أربعة أوجه في إعراب البيت، مفسرا كل وجه بذكر القاعدة النحوية فيه، وتوضيح المعنى المقدر الذي يحتمله الوجه، يقول: (الأطلال) يرتفع باللام، (وخولة) مخفوضة باللام، ونصبت لأنها لا تجرى، (وتلوح) صلة (الأطلال)، وما فيه يعود على (الأطلال)، والباء في قوله (ببرقة) والكاف صلطان لتلوح.

(٦١) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٢٠٥.

(٦٢) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٤٣٤.

(٦٣) انظر أمثلة أخرى: ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ص ١٠، ٣٨، ١٨٥، ١٩٣،

وفيه وجه ثانٍ: وهو أن يرتفع (الأطلال) باللام، وتكون الباء صلة للأطلال، ويكون (تلوح) في موضع نصب على الحال، من الذكر الذي في الباء من (الأطلال)، لو صرفته إلى الكاف لكان نصبا، فقلت: لائحة، إلا أن (تلوح) يرتفع بالتاء، والكاف صلة لتلوح منصوبة به.

وفيه وجه ثالث: وهو أن يرتفع (الأطلال) بما عاد من (تلوح)، ويكون اللام والكاف صلتين لتلوح، والباء صلة (الأطلال)، وتقدير البيت: أطلال بركة نهدم لحولة كباقي الوشم.

وفيه وجه رابع: وهو أن يرتفع (الأطلال) بالكاف، ويرتفع الكاف بالأطلال، ويكون الباء صلة (تلوح)، و(تلوح) في صفة (الأطلال)، فاللام صلة الكاف، وتقدير البيت: أطلال تلوح بركة نهدم، مثل باقي الوشم لحولة. (٦٤)
ولا ريب أن هذا العرض التحليلي من الشارح يعكس بوضوح أثر تعدد الوجوه الإعرابية في اختلاف المعنى، وأن كل الاحتمالات التي ذكرها تلقى قبولا في فهم المعنى. وفي موضع آخر نرى ابن الأنباري يذكر سبعة أقوال لأربعة أوجه محتملة في نصب لفظ (وقوفا) من قول امرئ القيس:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَىً وَتَجْمَلْ

وقد وقف ابن الأنباري على هذه الأوجه وقفة متأنية، بين فيها أقوال الأئمة، مبتدئا بمذهب الكوفيين، ومفردا من بين آرائهم رأي شيخه أبي العباس ثعلب، ثم آراء بقية النحويين وأقوالهم، من غير أن يعزوها إليهم، بل مكتفيا بقوله: «وقال بعض النحويين،» أو «وقال آخرون،» أو «وقال بعضهم،» أو «قال بعض أهل اللغة.» وقد حلل هذه الأقوال التي تمثل الأوجه المختلفة تحليلا جيدا، وخطأ بعضها، ولكنه لم يرجح شيئا منها. والأقوال التي ذكرها أبو بكر جاءت على النحو التالي:

١ - قول أصحاب أبي العباس ثعلب وهم الكوفيون: إن (وقوفا) منصوب على القطع من (الدخول فحومل فتوضح فالمقراة). والقطع عندهم مصطلح يكاد يرادف الحال

(٦٤) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ص ١٣٣-١٣٤.

عند البصريين . وقد استعمله ابن الأنباري بهذا المعنى وبمعان أخرى في مواضع عدة من شرحه .

٢ - قول ثعلب : إنه منصوب على المصدر لقسا ، والتقدير عنده : قفا كوقوف صحبي عليّ مطيهم .

٣ - قول بعض النحويين : إنه نصب على الققع من الهاء التي في (نسجتها) ، كما تقول : مررت بها جالسا أبوها ، فتنصب (جالسا) على الققع من الهاء .

٤ - قول آخرين من النحاة : إنه نصب على الحال مما في (نك) ، والتقدير عندهم : قفا نك في حال وقوف صحبي عليّ مطيهم .

٥ - قول بعض النحويين أيضا : إنه نصب على الحال مما في (يقولون) ، والتقدير عندهم : يقولون لا تهلك أسى وتجمل في حال وقوف صحبي عليّ مطيهم ، وقد خطأ أبو بكر هذا القول ، لأن فيه عود الضمير في (يقولون) على متأخر لقسا ، وهو الصحب وهذا لا يجوز .

٦ - قول بعضهم : إنه نصب على الوقت ، كأنه قال وقت وقوف صحبي ، كما تقول العرب خرجنا خروجكم .

٧ - قول بعض أهل اللغة : إنه منصوب على الققع بتقدير : بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة الوقوف بها صحبي ، فلما أسقط الألف واللام نصبه على الققع .^(٦٥) ويتبين من الأقوال السابقة أن (وقفا) يمكن إعرابه حالا على معظم التخريجات السابقة ، أو يعرب منصوبا على المصدر ، أو على الظرفية . ولا شك أن هذا العرض المفصل من قبل ابن الأنباري لمختلف الأقوال يعكس سعة علمه بالتخريجات النحوية .

هذا ويكثر في الكتاب ذكر وجهين من الإعراب ، ونجد مثاله في النص الثالث حيث ذكر وجهين في إعراب الواو،^(٦٦) وفي النص الخامس حيث ذكر وجهين في إعراب (عنتر) : «فتح الراء وضمها ؛ من فتحها قال : أراد الترخيم يا عنترة ، ثم أسقط التاء ، وترك الراء على

(٦٥) ابن الأنباري ، شرح القوائد السبع ، ص ٢٤ .

(٦٦) تقدم الكلام على الوجهين .

فتحتها، لأنه يطالب التاء. ومن قال: عنتر ضم الرء، لأنها منادى مفرد. «(٦٧) وفي النص التاسع ذكر روايتين في لفظ (مسحج)، إحداهما بالرفع والأخرى بالنصب، ثم فسرها بذكر الوجه الإعرابي في كل رواية، (٦٨) وفي النص العاشر أتى بوجهين في إعراب كل من (الموجدة) و(البعيدة) و(الموارة)، (٦٩) وهكذا في مواضع كثيرة من الكتاب، (٧٠) وكلها تدل على براعة الشارح وسعة علمه بقواعد العربية ومذاهب الخلاف فيها.

والحقيقة أن هذا التعدد في الأوجه الإعرابية كثيرا ما يكون مرتبطا بالرواية، ولذلك فلا بد أن يكون الشارح الذي يتصدى للشعر الجاهلي على دراية تامة بالروايات المختلفة المنقولة في كل بيت. وهذا يفسر سبب اهتمام الشارح بالرواية، كما يظهر هذا الاهتمام من جانب آخر، وهو أن كثيرا من أبيات المعلقات شواهد نحوية في إحدى رواياتها، ولا يصح الاستشهاد بالبيت إلا بتلك الرواية، فإذا لم تثبت الرواية بطل الاحتجاج. ولذلك فلا عجب من أن نجد أبابكر عظيم الاهتمام بالرواية في كتابه. (٧١) وابن الأنباري المعروف بسعة حفظه، وبخاصة في شواهد العربية، (٧٢) قد يسوق بعض الشواهد التي يحتج بها في إعرابه،

(٦٧) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٣٦٠.

(٦٨) تقدم إعراب لروايتين.

(٦٩) تقدم إعراب الوجهين.

(٧٠) انظر مزيدا من الأمثلة: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ١٩٢، ٢١٥، ٢٢١، ٣٧٢، ٥٢١ وغيرها.

(٧١) انظر مثلاً: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٥، ٧٣، ١٤٦، ١٩١، ٢٦٣، ٣٢٠، ٤٠٠، ٤٣٤، ٥٢٥، ٥٦٤ وغيرها.

(٧٢) قال عنه الذهبي: «إنه كان من أفراد الدهر في سعة الحفظ»، انظر: شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ (حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٦م)، ج-٣، ص ٨٤٢؛ وقيل عنه إنه كان آية من آيات الله في الحفظ. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣١م)، ج-٣، ص ١٧٤؛ وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج-٧، ص ٧٣؛ وأبو الحسين محمد وابن أبي يعلى، طبقات الخنابلة، طبعة محمد حامد فقي (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، د. ت.)، ج-٢، ص ٧٠، ومحمد النابلسي، مختصر طبقات الخنابلة، تصحيح أحمد عبيد، (دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٥٠هـ)، ص ٣٢٨.

وقد يستطرد أحيانا في إعراب شواهد الاحتجاج على نحو ما صنع في النص الرابع، حيث احتج لبيان إعرابه بثلاثة شواهد من الشعر متصديا لإعراب بعضها. ونجده كذلك يحتج في النص الخامس بشيء من الشعر، وفي الثالث يحتج بآية. وهكذا نقع على العديد من الشواهد النحوية في إعراب ابن الأنباري. (٧٣) وأما إذا تتبعنا شرحه عامة، سواء ما كان متعلقا بالإعراب أم غيره، فالكتاب كله شواهد إذ لا تكاد صفحة منه تخلو من شاهد أو أكثر من شواهد العربية.

ونختم هذه الجولة في الإعراب من شرح ابن الأنباري بالتعرف على مذهبه النحوي الذي يعتمد في إعرابه. وابتداء نقرر أنه لا يخفى على الناظر في الكتاب أن مؤلفه يتعصب للمذهب الكوفي، وهذا ثابت من خلال أمرين واضحين كل الوضوح، أولهما تبنيه آراء الكوفيين، وتقديمها على آراء غيرهم، مع كثرة الاستشهاد بأقوال أئمة المذهب الكوفي؛ وثانيهما: اعتماده المصطلح الكوفي في بيان الإعراب.

فأما الأمر الأول: فنجد دليله فيما سبق بيانه من اعتباره المضارع مرفوعا بحرف المضارعة. وفي النص الثالث يتبنى ابن الأنباري المذهب الكوفي في مسألة زيادة الواو في جواب الشرط إذا كان جملة فعلية، على نحو ما سبق بيانه، ولكنه في مقابل ذلك يذكر رأي البصريين ويوضحه إلا أنه لا يعزوه إلى أحد منهم، بل يكتفي بقوله، «وقال بعض النحويين.» ثم يذكر رأيهم، وقد جرت عادته كذلك في عدة مواضع من الكتاب.

وفي إعراب لفظ (أسى) من قول امرئ القيس:

وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك أسيّ وتجمل

يقول ابن الأنباري: «ونصب (أسى) على المصدر، لأن قوله: لا تهلك في معنى لا تأس، فكأنه قال: لا تأس أسي، هذا قول الكوفيين. وقال البصريون: نصب (أسى) لأنه مصدر وضع موضع الحال، والتقدير عندهم: لا تهلك آسيا. أي حزينا.» (٧٤) فهو هنا يقدم رأي

(٧٣) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، انظر ص ص ٧٥، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٨ وغيرها.

(٧٤) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٥.

الكوفيين ويفسره وكأنه القول الذي يتبناه. وتأمل قوله معلّقاً على رأي البصريين: «والتقدير عندهم». وكلمة عندهم لا يوردها في تعليقاته على آراء الكوفيين. وقد يحتج ابن الأنباري لوجه إعرابي، قد لا يسلم من التعقيد مقدماً إياه على الإعراب البصري الميسر، وذلك تطلباً لرأي الكوفيين وخلافاً لرأي البصريين على نحو ما يعرب عبارة (أيها الليل) من قول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبحٍ ، وما الإصباحُ فيكَ بِأَمثلٍ

فيقول: «و(أي) مرتفع لأنه منادى مفرد، و(الليل) مرتفع على الاتباع لهذا، لأن الأصل فيه ألا أي هو هذا الليل، و(الطويل) نعت لليل. «(٧٥) ثم يفصل في ما تبناه من إعراب الكوفيين مستشهداً بأقوال وأمثلة شيخهم الفراء. ثم يذكر رأي البصريين موجزاً وخالياً من التعليقات، فلا تمثيل عنده لمذهبهم ولا احتجاج ولا شرح، اللهم إلا تخصيصه رأي المازني البصري بتفسير عابر، وكل ما ذكره في ذلك هو أن «(الليل) صفة لأي لازمة. ويجوز في قول المازني ألا أيها الليل الطويل، بالنصب، على الرد على الأصل، أي أصل النداء، وأصل النداء نصب. «(٧٦) وما يسترعي الاهتمام في استشهاد ابن الأنباري بقول المازني أنه يستخدم مصطلحاً كوفياً وهو (الرد) ويقابله (البدل) عند البصريين وهو بهذا يذكر قول المازني دون أن ينقل عنه مصطلحه النحوي، بل اعتمد في ذلك على ما يرافقه عند الكوفيين. ويبدو أن مصطلح (الرد) عند ابن الأنباري والكوفيين أوسع من أن يقصر على البدل، فهو يشمل العطف والنعت، فكأنه يساوي الاتباع، وحجة ذلك قوله في شرح قول امرئ القيس:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ ولا سَيِّئاً يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ
ويومٍ عقرتُ للعذارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجِيباً مِنْ كَوْرِهِمَا الْمُتَحَمَلِ

«(اليوم) موضعه رفع على الرد على (اليوم) الذي بعد (سيئاً)، إلا أنه نصب في اللفظ، لأنه مضاف غير محض. «(٧٧)

(٧٥) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٧٧.

(٧٦) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٧٨.

(٧٧) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٣٣-٣٤ وانظر ص ١٨٢.

واستعمل الفراء هذا المصطلح في العطف عند تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾، فقال: «معناه ومن المشركين، ولو كانت (المشركون) رفعا مردودة على الذين (كفروا) لكان صوابا». واستعمله في النعت، فقال في إعراب (محدث) من قوله تعالى ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْمِبُونَ ﴾^(٧٨): «ولو كان المحدث رفعا أو نصبا لكان صوابا؛ النصب على الفعل . . . والرفع على الرد على تأويل الذكر، لأنك لو ألقيت (من) لرفعت الذكر.»^(٧٩)

واستعمله أيضا بمعنى البدل، فقال في قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾: «نصب مردودة على الملة،»^(٨٠) يعني بدلا من (ملة) في قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَلَأَ بَازُغَتَ حَنِيفًا ﴾. هذا وقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من هذا حيث بدا له أن هذا المصطلح يقابل التابع بصفة عامة.^(٨١)

ونسوق نصا آخر يؤكد حرص ابن الأنباري على المذهب الكوفي وتعصبه له، وذلك في وقفته على ناصب الفعل المضارع المسبوق باللام، وقد ورد شاهده في قول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله
عليَّ بأنواع الهموم لبيتلي
قال «و(بيتلي) في موضع نصب بلام كي، والتقدير لكي بيتلي، قال الله عز وجل: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾، فيطفئوا نصب بلام كي والتقدير كي يطفئوا. وقال البصريون بيتلي نصب بإضمار أن والتقدير عندهم لأن بيتلي، وكذلك يتأولون قول الله عز وجل ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا ﴾ يزعمون أن التقدير يريدون لأن يطفئوا.»^(٨٢)

(٧٨) سورة الأنبياء، آية ٢.

(٧٩) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن (بيروت: دار صادر، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م)، ج ٢، ص ص ١٩٧-١٩٨.

(٨٠) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٨٢.

(٨١) عبدالله الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها (القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م)، ص ص ٣٨، ٢٧.

(٨٢) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٧٥.

وتأمل مرة أخرى قوله «والتقدير عندهم» وقوله «يزعمون أن التقدير . . .» في مقابل تعليقه المباشر على رأي الكوفيين بقوله «والتقدير لكي يتلى . . .» كما أن «يزعمون» لفظ فيه شك وإعراض عن المذهب البصري الذي يؤخر ذكره بعد عرض المذهب الكوفي. وعلى كل حال فناصر المصارع المسبوق باللام من المسائل الخلافية المعروفة. (٨٣) ولعل تعليل الكوفيين أظهر من تعليل البصريين لأن اللام الباقية في الفعل أكثر لزوماً «بكي» منه بأن، فصار كالجزم من (كي) فحذفت (كي) وبقيت اللام دلالة على حذفها. و(كي) لا يتصل بها من الحروف غير اللام. وأما (أن) فيتصل بها اللام والباء وفي وعلى وغيرها. ويتبين من النصوص السابقة شدة ميل ابن الأنباري إلى الكوفيين، وتعصبه لهم أثناء تناوله الإعراب، وهو يشرح القوائد السبع. (٨٤)

وأما الأمر الثاني الذي يؤكد مذهبه الكوفي، فهو المصطلحات النحوية التي يعتمدها في إعرابه، ولا يكلفنا إثبات ذلك كبير عناء، فالكتاب مليء بالمصطلحات الكوفية التي يتعصب لها المؤلف دون ما يقابلها من المصطلحات البصرية، مع أنه استخدم مصطلحات بصرية في مواضع قليلة ليست بخافية في كتابه. ومن المصطلحات الكوفية التي مرت بنا في النصوص العشرة السابقة مصطلح النعت، وقد مر في النصين السابع والعاشر، ويقابله عند البصريين الصفة. ومصطلح النسق مر ذكره في النصوص الثاني والثالث والرابع والخامس، ويقابله عند البصريين العطف. ومصطلح الإجراء وما يجري وما لا يجري للمصروف والممنوع من الصرف، وقد ورد في النص الأول. ومن مصطلحات الكوفيين الواردة في الكتاب: التفسير^(٨٥) للتمييز، والترجمة^(٨٦) والرد^(٨٧) مصطلحان عند الكوفيين بمعنى البديل،

(٨٣) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ص ٥٧٥ وما بعدها.

(٨٤) انظر أمثلة أخرى: ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ص ١٤٣، ٢٦٩، ٢٩٧، ٤٥٨ وغيرها.

(٨٥) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٣٠٦.

(٨٦) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٢٠٧.

(٨٧) ابن الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ص ٧٨، ٣٤.

والكناية والمكنى^(٨٨) للضمير، والدائم أو الفعل الدائم^(٨٩) لاسم الفاعل، والجحد^(٩٠) للنفي، والقطع^(٩١) الحال، ولا التبرئة^(٩٢) ويقابلها عند البصريين لا النافية للجنس، والضمير المجهول لضمير الشأن، والخفض^(٩٣) للجر أو البناء على الكسر، والفعل الواقع وغير الواقع^(٩٤) ويقابله عندهم المتعدي واللازم.

ونضيف إلى ما سبق دليلا ثالثا على الوجهة الكوفية التي يسلكها ابن الأنباري في إعرابه، وهذا الدليل هو كثرة نقوله عن الكوفيين، وبخاصة أبو جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح، أستاذ أبيه، وقد نقل عنه ابن الأنباري في شرحه كله مائة واثنى عشرة مرة، ثم نجده ينقل عن أبي زكريا الفراء إمام الكوفيين في ثلاثة وتسعين موضعا، ونقل عن يعقوب بن السكيت تسعا وسبعين مرة، كما نقل في مواضع كثيرة عن أعلام آخرين من الكوفيين، أمثال أستاذه أحمد بن يحيى ثعلب، وأبي الحسن الكسائي، وأبي الحسن الطوسي وغيرهم. ولكن هذا لم يمنع من النقل عن البصريين أيضا، أمثال أبي سعيد الأصبغي، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي عمرو الشيباني وغيرهم.

وبعد فلا غرو أن يذهب ابن الأنباري في إعرابه — وهو يطبق قواعد العربية على النصوص الجاهلية — مذهبا كوفيا، فقد خلع عليه قديما لقب «الإمامة» في نحو الكوفيين،^(٩٥) بل قال عنه سميّه الأنباري: «إنه كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو

(٨٨) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ص ٢٤، ٩٤.

(٨٩) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ١٣٤.

(٩٠) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٥٣.

(٩١) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٤.

(٩٢) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٨٨.

(٩٣) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ص ١٠٦، ١٠٧.

(٩٤) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٢٨٧.

(٩٥) الصفدي، الوافي بالوفيات، باعتناء س. درينغ (دمشق: المطبعة الهاشمية، ١٩٥٩م)، ج ٤،

الكوفيين،»^(٩٦) كما صنّفه القدماء من مؤلفي كتب التراجم في طبقات الكوفيين، وأضافوا إلى اسمه لقب الكوفي.^(٩٧)

ولقد تبين لنا مما سبق أن ابن الأنباري لا يكاد يستغني عن الاعتماد على الإعراب في بيان معاني الشعر، بل هو أساس في مادة شرحه. وكثيرا ما خفي المعنى ولم يظهر إلا بالإعراب، وهذا يؤكد لنا أن الإعراب في العربية يخدم علم الدلالة خدمة مباشرة، فلقد رأينا كيف تتباين المعاني باختلاف الأوجه الإعرابية، وبتعدد مرجع الضمير في كثير من الأحيان، وكذا احتمال تعدد متعلق الجار والظرف في كثير من النصوص. وتبين لنا أهمية إعراب الجمل في الكشف عن علاقات الجمل بعضها ببعض، فالجمل تحمل المعاني وإذا خفيت الروابط بينها خفي المعنى ووقع اللبس. ورأينا أن الإعراب يكشف المحذوف والمستتر والمقدم والمؤخر من الألفاظ والجمل وفقا لقواعد العربية، وكل ذلك من أجل الإبانة عن المعاني ودفع الغموض عنها.

وبالإضافة إلى ذلك تمثل لنا بوضوح دور الإعراب التطبيقي على قواعد العربية نحوا وصرفا مما يهيء للدارسين شواهد الاحتجاج، وبخاصة عندما يكون التطبيق موجها إلى الشعر الجاهلي. وقد وقف كتاب أبي بكر ابن الأنباري مثلا ظاهرا على هذا، ولاسيما أنه كوفي شديد التمسك بمذهبه النحوي، ولذلك ضمّن كتابه تطبيقات واسعة للنحو الكوفي على المعلقات، وذلك مما لا نظير له في كتب النحو إلا نادرا، لندرة ما وصل إلينا من مؤلفات الكوفيين.

(٩٦) أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٣٦٤؛ وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٧، ص ٧٣.

(٩٧) ابن النديم، الفهرست، ص ٨٢؛ وأبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٧١.

I'rāb in Sharḥ al-Qaṣā'id al-Sab' al-Ṭiwāl al-Jāhiliyyāt of Ibn al-Anbārī: A Descriptive Study

Ali Mohammad al-Madani

*Assistant Professor, Department of Arabic & Islamic Studies, College of Arts,
University of Bahrain, State of Bahrain*

Abstract. The importance of the *i'rāb* of texts appears in two ways. First: clarification of meaning by which it serves semantics. When reading Ibn al-Anbārī's work, it seems that the meaning of texts cannot be clear in some way unless *i'rāb* has been incorporated. This was the reason which led Ibn al-Anbārī to rely heavily on *i'rāb* in order to convey the unknown meaning of poetry. This study is devoted to the importance of *i'rāb* as a means of clarification of his commentary on the *mu'allaqāt*. Second: syntactical and morphological application of Arabic grammar which brings out, for researchers, much reliable grammatical evidence (*shāhids*) from classical Arabic poetry. Therefore, this work is concerned with applied grammar as reflected by Ibn al-Anbārī's commentary on the *mu'allaqāt*.

